ـ(402)ـ وقد سمى الإسلام المتخصصين في فهمه بالعلماء والفقهاء والمجتهدين والقضاة، أما الفصل بين المحاكم الشرعية والمحاكم المدنية فلم تكن في الإسلام، ولا يجوز ان تبقى مادامت تشعر بفصل الدين عن شؤون الدولة. فالمحاكم واحدة تحكم بالإسلام وحده، كما أن الإسلام لا يقر كل دائرة تشعر بهذا الفصل، كدائرة الأوقاف والشؤون الإسلامية. لذلك كان في الإسلام فقهاء وعلماء ومجتهدون وليس فيه رجال دين بالمعنى المفهوم اليوم. ومنهم من تولى رئاسة الدولة واشترك في تولي المسؤولية في الحكم كإيران وهذا شيء اعتيادي يتفق مع طبيعة الإسلام، لان الدولة تحكم بالإسلام وتتولى شؤون الرعية على أساسه، بل من شروط الأفضلية لرئيس الدولة الإسلامية أن يكون عالما مجتهدا. وان العالم بالإسلام يقوم بأداء العبادة ويعلمها كما يشتغل بأمور السياسة يفهم الحياة فهما مستنيرا يستولي على الدنيا بحقها وينال الآخرة بالسعي لها، وما ينطبق على العالم ينطبق على كل مسلم لأن مسؤولية الإسلام تقع على الجميع لقول النبي: كلكم راع وكلم مسؤول عن رعيته، ومن أصبح لا يهتم بأمر المسلمين فليس منهم. فمثل ذلك الفصل لم يقع في بلاد المسلمين أثناء حكم الإسلام، لأنه خلاف طبيعته لأنه ليس فيه سلطتان، إلا عندما فصلهما اليهودي اتاتورك وتبعه الشاه وبقية البلاد العربية كمصر وغيرها، باسم العلمانية أخطر فكرة ومؤامرة على الإسلام لفصله عن الدولة وأبعاد المسلمين عنه. كما قال الإمام الخميني: لقد أدرك المستعمرون أنهم لا يستطيعون فرض سيطرتهم ومناهجهم الاستعمارية على الأُمة الإسلاميّة مع وجود الإسلام ومن هنا بدأت قبل سقوط العثمانية وبعدها الدعوة إلى الدولة العلمانية من النصارى واليهود من أجل أبعاد الإسلام عن حياة المسلمين، وحصره في المساجد